بين الرئاسة والأمانة

المرداس مترئساص جانباً من الجلسة

مطالبات نيابية بأن يرى الديوان الوطني لحقوق الإنسان النور انتصاراً للدستور ومصالح المواطنين

الغانم: الحكومة طلبت سحب مشروعات قرض الـ25 مليار دينار

■ الحجرف: نريد تمثيلاً حقيقياً في اجتماعات اللجان.. وإذا أتى غير الشخص المسؤول سنقضبه الباب

■ الموزري: يجب إحالة كل ما يسيء للنواب إلى النيابة العامة فهي خصم شريف ويجب أن نصوت على ذلك

وزير الأشغال خلال مداخلته

حديث نيابي باسم

■ ماجد المطيري: تقدمت ومجموعة من النواب بطلب استعجال مناقشة التعديلات على قانون المعاقين

■ حمدان العازمي: بعض المسؤولين يهددون المواطنين الذين يشتكون عليهم في لجنة الشكاوى

■ خليل أبل: يجب أن تتحول جميع الأسئلة التي يتأخر الرد عليها إلى استجوابات للوزراء المعنيين

■ عاشور: 143 خريجاً في تخصص الحقوق لم يوظف أحدٌ وسنحاسب الوزير سياسياً عن ذلك

النائب محمد المطير.

علي الدقباسي: 2221 قتيلا لحرب الشوارع وأعداد كبيرة مصابة ونحن أمام حرب حقيقية ويجب أن نتوقف أمام إجابة وزير الداخلية عن الحوادث المرورية... الناس كلها تتسائل اليوم ..أين عبدالفتاح العلي ونحن مستعدون لتقديم أي تشريعات.

وزير الداخلية :وزارة الداخلية لا تتمكن من العمل بمفردها في صد ومنع الاستهتار في الشوارع من قبل البعض ولابد من تعاون مجلس الامة معها ..وهناك احصائية عن الحوادث المرورية خلال الخمس سنوات الماضية ستقوم الوزارة بنشرها ونحتاج من مجلسكم الموقر التعاون في اصدار تشريعات جديدة للتصدي للمستهترين

محمد هايف: البلدية أجابت بانه لا يصدر ترخيصا منها بشان الشقق للفروشة والداخلية أجابت بان المعني بشروط الأمن والسلامة هي البلدية...الشقق للفروشة تتعلق بالأمن والجانب الأخلاقي.

وزير الداخلية: ذكرت للاخ الفاضل الإشتراطات اللازمة لتاجير الشقق منها الإلتزام بالآداب العامة ومنع تاجيرها للعزاب والآن كل عمارة شقق مفروشة بها كاميرات للمراقبة.

عبدالله فهاد : الوزيرة جنان بوشهري إنتصرت للعناصر الكويتية ذات الكفاءات وأوقفت سرقة مليونية في مشروع المطلاع... تعاطي الحكومة بشكل عام مع القضية الاسكانية لا يشجع والدليل وجود 12 معوقاً في مشروع سعد العبدالله في ظل وجود مقبرة إطارات تبلغ 7 مليون إطار وإلغاء عقود البنية التحتية في المطلاع وأبوحليفة.

الوزيرة جنان بوشهري: توصيات إستجواب الوزير السابق ياسر أبل قيد الإهتمام والحكومة حريصة على معالجة عوائق سعد العبدالله وهناك إجتماعات تعقد في لجنة الخدمات في مجلس الوزراء لإنجاز ذلك.

صالح عاشور: 143 خريجاً في تخصص الحقوق لم يوظف أحدٌ منهم بينما يجيب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن توظيف الوافدين بانه غير دستوري وأقول له عليك أن تجيب وتوضح الحقائق وسنحاسبك سياسيا اذا لم توظف الكويتيين.

رفع الجلسة لاداء الصلاة استئناف الجلسة

المجلس يستانف أعمال جلسته بعد رفعها للصلاة وينتقل لبند الإحالات

المجلس يناقش تقرير اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية بشان الديوان الوطني لحقوق الإنسان

الرئيس الغانم: الحكومة طلبت من اللجنة المالية سحب عدد من المشروعات بقوانين الموجودة في اللجنة المالية من ضمنها القرض الذي طلبته الحكومة بقيمة 25 مليارا للوجود على جدول الأعمال والمجلس يوافق على رفعه.

عادل الدمخي يطلب سحب تقرير التشريعية الخاص بقانون الديوان الوطني لحقوق الانسان

الغانم يطرح الطلب للمناقشة في المجلس قبل الموافقة على طلبه.

عبدالله الرومي: تقديمي وتقديم الزملاء لقانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان ليس مناكفة إنما إنتصاراً للدستور ومصالح المواطنين والعمل بإحكامه لكن عندما اطلعت على القانون الحالي وخاصة المادة 4 وجدت كارثة وتدخل في عمل الحكومة ومخالفة الدستور...دخلنا في معارك وصراعات منذ نشاة الدستور مع الحكومة وغيرها للتمسك في أحكامه واليوم من خلال الديوان الوطني وتعيين قياداته ننتهك الدستور فهذا لا يجوز ولن نقبل فيه وعلينا تكريسه ولن نسمح بان تختل المعادلة الدستورية...يجب أن نبر بقسمنا كنواب وأن نقف أمام أحكام الدستور وتعيين المجلس لقيادات ديوان حقوق الانسان إخلال بأحكامه.

عادل الدمخي: الديوان الوطني لحقوق الانسان مضى عليه عامين والحكومة لم تنفذه وانا ضد اي جهة رقابية أو فساد يكون تحت إشراف الحكومة...مشكلة هيئة مكافحة الفساد تتمثل في تعيين مجلس إدارتها من قبل الحكومة فهذا خطأ فكيف لهذه المؤسسة ان تراقب فساد الحكومة...الديوان الوطني لحقوق الانسان ونجاح مهمته في إبعاده عن الحكومة من غير المعقول أن يراقب إنتهاكات حقوق الانسان من قبل جهة تحت سلطة مجلس الوزراء فقراره يكون مشككا بها.

عدنان عبد الصمد :يفترض ان نسحب تقرير اللجنة بشان الديوان الوطني لحقوق الانسان وذلك لاتاحة الفرصة لدعوة اصحاب الراي الاخر والاستماع اليهم ومن ثم اعداد تقرير جديد ..الفصل في عدم دستورية تطبيق قانون الديوان الوطني لحقوق الانسان يكون لدي المحكمة الدستورية العليا وينبغي علينا الا نضيع وقت المجلس ..ما يحدث من هجمة على الوافدين امر غير مبرر وينبغي علينا الا ننساق وراء تلك الهجمة فنحن في مجلس الامة والامة تعني المواطنين والوافدين عبد الكريم الكندري :هناك اشكالية دستورية تتعلق بالديوان الوطني لحقوق الانسان فحن بصدد خلق كيان دستوري في الدولة يحمل استقلالية تامة ..نحن امام غموض فيما يخص المادة ١٥١ من الدستور ..وطلبت باحالتها للمحكمة الدستورية عندما كنت عضو اللجنة التشريعية والقانونية قبل ان تسقطني الحكومة من عضويتها.

محمد الدلال :هل يحق للحكومة ان ترشح اسماء للمجلس ليختار منها اعضاء الديوان الوطني لحقوق الانسان نريد اجابة على هذا السؤال ..لا مخالفة للدستور في ترشيح مجلس الأمة لمجلس إدارة ديوان حقوق الانسان وأعضائه ويتم التعيين من خلال مرسوم أميري وهذا يعزز التعاون بين السلطتين.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يرفع الجلسة لـ 9 من صباح الغد.

متابعة المربيد للجلسة

مداخلة عبدالصمد

حديث جانبي بين الحجرف وفهاد